

تقرير

الثروات الشخصية في العالم 256 تريليون دولار تحت سيطرة القلّة

أكثر من أي وقت مضى، تتسارع وتيرة عدم المساواة في توزيع الثروات. فآليات المكافأة الظالمة التي تفرضها العولمة المالية والانظمة الفاسدة في البلدان النامية والصناعية على حد سواء، تؤدي إلى مؤشرات كارثية، مثل سيطرة 0,7% من البالغين على أكثر من 45% من ثروات البشر. هذه إحدى خلاصات تقرير الثروات العالمية الذي نشره مصرف «كريدية سويس» أخيراً. تلقى نسخة عام 2016 الضوء على المليار الأفقر من هذا الكون، ولكن في طياتها بيانات كثيرة عن مجتمعات تُصنّف في الفئة العليا من البلدان متوسطة الدخل، تصك فيها عدم المساواة إلى مستويات عالية ومقلقة، مثل لبنان. هنا، تعيش العائلات في حلقة شريرة من المديونية التي تُعدّ من الأعلى في العالم لدى قياسها بمعدل الثروة



من البشر البالغين يملكون 45,6% من الثروات الإجمالية - وتبلغ ثروة كل منهم مليون دولار وما فوق، ويتجه هؤلاء في ظل نمط تركّز الثروة الحالي، إلى السيطرة على نصف ثروة البشر. أما الشريحة التي تلحقهم، والتي تتحدّد بمعدل ثروة بين 100 ألف دولار ومليون دولار، وتشكل نسبة 7,5% من السكان، فتملك 40,6% من ثروة هذا الكوكب. وانطلاقاً من هذه البيانات الحديثة،

أصول فإنها لا تُغطي حجم دينهم) ويصف الوضع بأنه «تطور مثير للقلق من دون شك»، تبقى الخلاصة الأهم والأخطر تتعلّق بما يملكه أغنى واحد في المئة؛ وهي النسبة ذات الرمزية الهائلة اقتصادياً واجتماعياً والتي تُخبر حساباتها المصرفية الكثير عن أحوال العالم.

سيطرة الـ 0,7%

وهذا العام، يفيد المسح أنّ 0,7% فقط

المالية والعقارات (المنازل تحديداً) التي يملكها الأفراد والعائلات، مطروح منها مجموع الديون المترتبة عليهم. وتشمل الدراسة 4,8 مليار إنسان بالغ من 200 بلد، وتستثني الثروات المتواضعة نسبياً التي يملكها القاصرون في حساباتهم المصرفية.

وفيما يخلص التقرير إلى أنّ 9% من البالغين في العالم هم مديونون صافيون (بمعنى أنه حتى بامتلاكهم

الثروات والاستثمارات في مصرف «كريدية سويس» (Credit Swiss). بيانات تؤكد، بحسب معديها، أنّ عدم المساواة في توزيع الثروات في العالم، مستمرة في الارتفاع.

محرك نمو الثروات

توضح بيانات المصرف السويسري، أنه للمرة الأولى منذ عام 2008، بقي معدّل ثروات الأفراد في العالم ثابتاً هذا العام، عند 52800 دولار للفرد الواحد بعدما كان في مسار تصاعدي خلال السنوات الثماني الماضية. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الثروة الكونية بنسبة 1,4% إلى 256 تريليون دولار إلا أن تأثير ذلك يتخفّر مع احتساب نمو السكان وتركّز توزيع الثروة.

كذلك، يُسجّل تغيير على مستوى مصدر الثروات. فمُنذ عام 2008، كان محرك نمو تلك الثروات هو الأصول المالية (السندات والأسهم والمنتجات المالية المركبة التي تتداول في الأسواق المالية)، أما في عام 2016، يتبيّن أن الأصول العقارية شهدت زيادة بواقع 4,9 مليار دولار مقارنة بزيادة تبلغ 330 مليار دولار في الأصول المالية. وتُعرف «الثروة»، وفقاً لتصنيف كريدية سويس، أنها قيمة الأصول

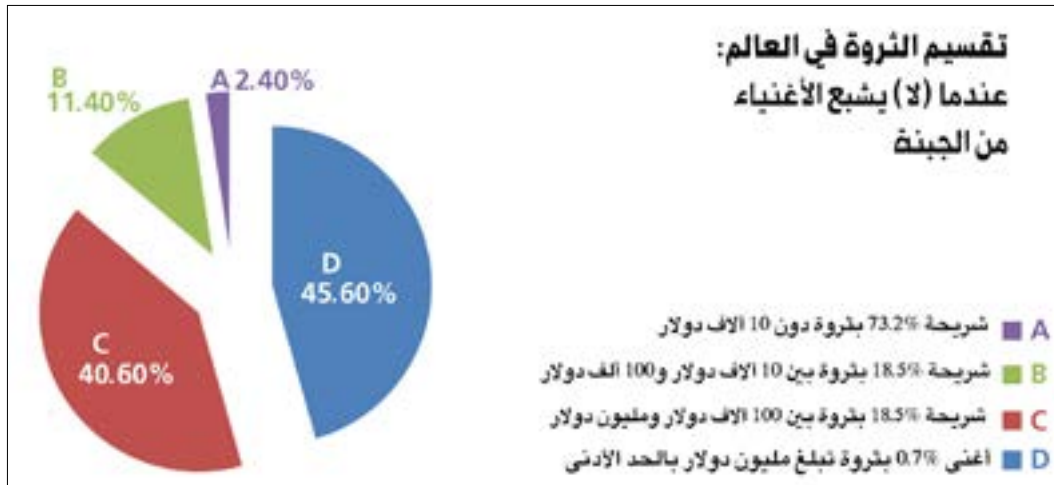
حسن شقراني

لطالما جادل آدم سميث، الذي يُعدّ مرجعاً لنظام إدارة السوق الحرة، أنّ أصل الثروات في العالم هو العمل. وللمفارقة، لطالما سارت أنظمة اشتراكية كثيرة من بعده على قاعدة أن مراكمة الثروات هو مجدّد، كما فعلت الصين في مرحلة انفتاحها على العولمة. ولكن كلّ النظريات وفلسفات الاقتصاد تدبّل في ظل أحوال العالم

0,7% فقط من البشر البالغين يملكون 45,6% من الثروات الإجمالية

الاقتصادية التي تعكسها مرآة توزيع الثروات.

اليوم، بعد أكثر من مئتي عام على سميث وعقود طويلة على تجارب الاشتراكية، يجد البشر أنفسهم في عالم يملك النصف الفقير منه أقل من 1% من مجمل ثروته، فيما تصل نسبة ما يملكه أغنى 10% إلى 90% تقريباً. هذه أحدث بيانات الثروة العالمية التي يؤمّنّها قسم إدارة



لبنان نموذجاً في عدم المساواة مديونية العائلات ثلاثة

لبنان من بين أسوأ عشرين بلداً على صعيد عدم المساواة في توزيع الثروات

الخاصة بـ «مؤشر جيني» الذي يقيس التفاوت في المداخيل ويُعدّ الأداة الاقتصادية الأساسية لقياس عدم المساواة في اقتصاد ما. إذ يُفيد التقرير بأن المؤشر يبلغ حالياً 86,1%، ما يجعله من بين أسوأ عشرين بلداً على صعيد عدم المساواة في توزيع الثروات. في عام 2010 وصل معدّل ثروة

توضح البيانات أن نسبة البالغين الذين تقلّ ثروتهم عن 10 آلاف دولار هي 67%، فيما الذين يتمتعون بثروة بين هذا الحدّ ومئة ألف دولار فنسبتهم 29,7%، أما الشريحة من بعدهم بثروة حتى حدود مليون دولار فنسبتهم 2,8% من الإجمالي، ليبقى 0,3% من البالغين في لبنان بثروات تفوق مليون دولار.

هذه البيانات قابلة لكثير من التمحيص والمراجعة باعتراف معدي التقرير أنفسهم، نظراً إلى «ضعف» مصادرها، ونظراً إلى نظام الإدارة الاقتصادية الذي يحتمل نقداً جماً، لدرجة أنّ البنك الدولي دعا في إحدى المراحل القيمين عليه إلى أخذ حصص معقولة من الجبنة الاقتصادية وتأمين هامش معين لتعزيز الإنتاجية والخدمات العامة وفرص العمل. غير أن الخلاصة التي لا تحتمل التاويل من البيانات هي تلك

تُعدّ لبنان نسخة متطرفة من البلدان التي يعاني أبنائها من مديونية عالية في ظلّ تفاوت هائل في مستوى الثروات بين طبقاتها الاجتماعية، وبالتالي، ووفقاً للمعايير التي يستند إليها تقرير «كريدية سويس»، فإنّ عامل الخطر الذي يودي بالعائلات إلى هوة الثروات المتواضعة، موجود بقوة. وتظهر تلك المخاطر بوضوح بعد قراءة البيانات التي يؤمّنّها التقرير بالاستناد أساساً إلى المعلومات المتاحة (من المصارف والإدارات العامة)، على الرغم من وصفه المعطيات التي يتم الحصول عليها لتقييم الثروة في البلاد بأنها «ضعيفة».

